الخدمة الاجتماعية الأسرية ودورها في الحد من العنف بين الزوجين

إعداد

أ/ أحمد محمد مرزوق العتيبي

مقدمة البحث:

تمثل الأسرة نواة المجتمع الأساسية والوحدة الأولى في بنائه، ومن ثم فإن تعرضها لأي خلل يضر بالبناء الاجتماعي للمجتمع، وقد يتسبب في انهياره على المدى البعيد، ومن ثم فلا بد من تكاتف الجهود على جميع المستويات من أجل مواجهة أية ظواهر سلبية أو مشكلات أو اضطرابات قد تتعرض لها الأسرة. (السويلم، 2012، 279)

والعنف بين الزوجين ليس ظاهرة قاصرة على مجتمع بعينه، وليس نتاجًا لثقافة أو حضارة معينة، وإنما هو ظاهرة منتشرة في العديد من المجتمعات، ولكن تختلف نسب انتشاره من مجتمع لآخر، وقد أخذت ظاهرة العنف الأسري في الانتشار بنسب متزايدة في الفترة الأخيرة. (الزواوي، 2011، 3278)

وتتعدد العوامل المؤدية للعنف بين الزوجين، فمنها ما يتعلق بالفرد نفسه مثل الخلل الهرموني، والعيوب الخلقية، والسمات والخصائص الشخصية، وأساليب التنشئة الاجتماعية، ومنها ما يتعلق بالأسباب الأسرية كالتصدع وعدم الاستقرار الأسري، ومنها ما يتعلق بالعوامل والأزمات الاقتصادية والبطالة وانخفاض الدخل، ومنها ما يتعلق بالعوامل الثقافية والأخلاقيات والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، ومنها ما يتعلق بوسائل الإعلام وتأثيرها على سلوك الأفراد. (المرواني، 2010، 97)

ومن ناحية أخرى يعد المجال الأسري من أقدم مجالات البحوث في العلوم الاجتماعية وأهمها، حيث تنظر العلوم الاجتماعية إلى الأسرة باعتبارها وحدة في ذاتها وليست أفرادًا، فالأسرة ليست مجرد تجمع من الأفراد يحتل كل منهم مكانة معينة داخل الأسرة، وإنما هي شبكة من العلاقات والتفاعلات تتم في إطار العديد من الأدوار والقواعد التي تحكم هذا التفاعل. (قاسم، 2009، 429)

وتتضمن الخدمة الاجتماعية الأسرية مجموعة من الجهود المبذولة بأسلوب فعال بغرض تنمية وصيانة العلاقات الأسرية من أجل تقوية أواصرها والمحافظة عليها، مع العمل على استغلال أقصى مدى من قدرات أفرادها، بهدف الوصول بهم إلى درجة عالية من الاستقرار والطمأنينة والعيش في جو من التآلف والمحبة والمشاركة. (الشهراني، 2008، 119)

هذا ويترتب على العنف الأسرى العديد من الآثار السلبية على كل أطراف الأسرة سواء القائم بالعنف أو الضحية حيث أنه بصفة عامة يعوق حركة الأسرة. وتختلف الآثار التي تظهر على الضحية التي تتعرض للعنف الأسري باختلاف الشخص الذي يقع عليه العنف. فالآثار المترتبة على العنف الممارس ضد الطفل تختلف بالطبع عن الآثار التي قد تنتج عن العنف الممارس ضد الزوجة أو الزوج أو الممارس ضد المسنين في الأسرة. وقد تكون هذه الأثار بصفة عامة حادة أو متوسطة أو ضعيفة حسب حدة الضرر الناتج عن سلوك العنف. (عوض، 2011، 77)

وترجع خطورة العنف الأسري إلى ما يمكن أن يترتب عليه من نتائج بحق كل من مرتكبي العنف الأسري وضحاياه، حيث يتسبب العنف الأسري في فشلهم في القيام بما هو مطلوب منهم من أدوار اجتماعية وحياتية مختلفة، ولذلك فقد اهتمت العلوم الاجتماعية والإنسانية بدراسة هذه الظاهرة من أجل الكشف عن أسبابها وتحليل النتائج المترتبة عليها ومعالجة آثارها السلبية التي بدأت تستشري في المجتمعات وتهدد أمنها الاجتماعي وتضر بسلامتها. (قاسم، 2009، 429)

ولذا فقد أصحبت حماية الأسرة من كافة أشكال العنف من أهم الأهداف الأساسية التي تسعى إليها جميع الدول، وذلك من خلال تقديم كافة سبل الحماية والمساعدة لأفراد الأسرة الذين يتعرضون للعنف الأسري. (خليفة، 2012، 4)

وعلى ضوء ذلك فقد حدد الباحث مشكلة البحث على النحو التالي: "ما دور الخدمة الاجتماعية في الحد من العنف بين الزوجين؟"

أهداف البحث:

1- التعرف على مظاهر العنف بين الزوجين.
2- التعرف على أسباب العنف بين الزوجين.
3- التعرف على المخاطر المترتبة على العنف بين الزوجين.
4- التعرف على الأساليب المتبعة من قبل الخدمة الاجتماعية للحد من العنف بين الزوجين.

تساؤلات البحث:

1- ما أهم مظاهر العنف بين الزوجين؟
2- ما أهم أسباب العنف بين الزوجين؟
3- ما أهم المخاطر المترتبة على العنف بين الزوجين؟
4- ما أهم الأساليب المتبعة من قبل الخدمة الاجتماعية للحد من العنف بين الزوجين؟

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذا البحث إلى تناوله لمشكلة من المشكلات التي لها تأثير واسع الانتشار على الأفراد والأسر والمجتمع بأسره، وهي مشكلة العنف الأسري؛ حيث يسهم البحث في تحديد واقع الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في التعامل مع مشكلة العنف الأسري. كما يحاول البحث إلقاء الضوء على ظاهرة العنف الأسري وأسبابها وأكثر أنواعها انتشارًا، مما يساعد المهتمين والمتخصصين على وضع الأسس السليمة لعلاجها والوقاية منها، من أجل وقف تأثيراتها على كيان الأسرة.

خطة البحث:

يأتي هذا البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة تدور أحداثهم في بيان دور الخدمة الاجتماهية في الحد من العنف بين الزوجين، على النحو التالي:

المبحث الأول

العنف بين الزوجين، مفهومه وأنواه وأسبابه

أولًا: مفهوم العنف بين الزوجين:

تعددت تعريفات الباحثين للعنف بين الزوجين، ومن أهم هذه التعريفات ما يأتي:

تعرف الزبير (2009، 2502) العنف بين الزوجين بأنه: كل عمل عنيف عدائي أو مؤذي أو مهين يصدر في إطار العلاقة الأسرية بين الرجل والمرأة، يهدد حياة المعتدى عليها أو يسبب لها أذى نفسي أو بدني أو جنسي أو معاناة بما في ذلك التهديد بأفعال تقع عليها في إطار العائلة أو من قبل الزوج بماله من سلطة وولاية عليها. ويعرفه المرواني (2010، 90) بأنه: أي سلوك سلبي يصدر عن احد أو بعض أعضاء الأسرة نحو بعضهم البعض بقصد إلحاق الأذى.

ويعرفه عوض (2011، 85) لأنه: سلوك يصدره فرد من الأسرة صوب فرد آخر فيها، وينطوي على الاعتداء بدنيا عليه، بدرجة بسيطة أو شديدة، بشكل متعمد، أملته مواقف الغضب أو الإحباط أو الرغبة في الانتقام عن الذات أو لإجباره على إتيان أفعال معينة أو منعه من إتيانها، وقد يترتب عليه إلحاق أذى بدني أو نفسي أو كليهما.

ويعرفه السويلم (2012، 283) بأنه: محاولة الإكراه أو القوة أو السيطرة من أحد أفراد الأسرة الأكثر قوة إلى الأقل قوة، مما يؤدي إلى تعريض حياة وسلامة الطرف الأقل قوة وأمنه وصحته للخطر، وينشأ العنف الأسري كنتيجة لحالة من الصراع النفسي بين أفراد الأسرة.

ويعرفه حجازي والميزر (2012، 993) بأنه: سلوك أو فعل متعمد يقصد به إلحاق الأذى والضرر الجسدي أو النفسي، وموجه نحو فرد أو أكثر من أفراد الأسرة، وعادة ما يكون موجهًا من الأفراد الأكثر قوة نحو الأفراد الأقل قوة في الأسرة، ويمثلون عادة الأطفال والإناث. ويشمل العنف الأسري ضد الزوج والزوجة وضد الأطفال وكبار السن، وأي من أفراد الأسرة.

ويعرفه الفقي (2019، 444) بأنه: كل سلوك غير طبيعي ينطوي على ممارسة لنوع من الأذى ضد الأشخاص أو الممتلكات وكذلك استخدام الوسائل الى تستهدف الإضرار بسلامة الآخرين من الناحية النفسية والجسمية والمادية.

ثانيًا: أنواع العنف بين الزوجين:

من الظواهر المجتمعية التي أصبحت منتشرة على مستوى المجتمعات و الأسر والأفراد ولها تأثير سلبي على تقدم واستقرار المجتمع وعلى تماسك واستمرار كيان الأسر وعلى دافعية وإنجاز الفرد هي ظاهرة العنف بشكل عام والعنف الأسري بشكل خاص. (حجازي والميزر، 2012، 979)

وقد يأخذ العنف بين الزوجين العديد من الصور والأنواع، ومن أهم هذه الأنواع ما يأتي:

العنف الجسدي:

وهو أشد وأبرز أشكال العنف الأسري، ويشمل الضرب، وشد الشعر، والدفع، والركل، والصفع، والمسك بعنف، والكي، والحرق، والدهس، والعض، ولوي الذراع، وكسر العظام، واستخدام مواد سامة أو حارقة، ورمي الضحية بآلة حادة أو بقطعة من أثاث المنزل، وتتفاوت صور العنف الجسدي من أبسط الصور إلى أخطرها وأشدها والتي قد تصل إلى حد القتل. (المرواني، 2010، 90)

ويختلف مفهوم العنف الجسدي من مجتمع لآخر، وفقًا لنظرة كل مجتمع لأساليب العقاب المقبولة، وخاصة مع الأطفال بهدف تربيتهم وتهذيبهم، ويعتقد البعض أن وجود القصد في الفعل يُعَد هو الحد الفاصل للإيذاء البدني المرفوض. وبناءً على ذلك يمكن اعتبار أن العنف الجسدي هو أي فعل يصدر من أحد أفراد الأسرة بقصد إلحاق الأذى أو الضرر، أو إصابة الآخرين من أفراد الأسرة وبشكل يجاوز المألوف من التربية والتهذيب. (الجبرين، 2005، 46)

العنف اللفظي:

يتضمن العنف اللفظي كل الأقوال التي تهدف إلى التعدي على المرأة بكل ما يؤذي مشاعرها من شتم وسب أو أي كلام يحمل التجريح، أو وصفها بصفات

مزرية، مما يشعرها بالامتهان أو الانتقاص من قدرها. (الزبير، 2009، 2507)

كما يشمل هذا النوع من العنف كلًا من السخرية، والتوبيخ، وإطلاق الألقاب بهدف التحقير أو الوصم الاجتماعي، وكذلك تهديد الزوجة بالطلاق أو الزواج بأخرى. (المرواني، 2010، 91)

العنف النفسي:

ويقصد به أي أفعال مؤثرة بصورة سلبية على نفسية الشخص المعنف دون آثار جسدية إلا أنه يترك ألاما تستمر فترة طويلة ويقلل من ثقة الفرد بنفسه، وتتمثل أهم مظاهر هذا العنف في التحقير، والسب، والشتم،واستخدام الألفاظ النابية، وتوجيه الاتهامات، واللوم،والتخويف، والإشعار بالذنب، والتهديد. (الفقي، 2019، 445)

ويتضمن العنف النفسي أي فعل مؤذ لنفسية المعنف ولعواطفه بدون أن تكون له آية آثار جسدية، إلا أن الآلام الناتجة عنه تكون في الغالب أكبر لاستمراريته في الغالب، ولكونه يحطم شخصية الإنسان ويزعزع ثقته بنفسه، ويؤثر على حياته في المستقبل. ومن مظاهر هذا العنف (السب، الإهمال، عدم تقدير الذات، التحقير، النعت بألفاظ بذيئة، الإحراج، المعاملة كخادم، توجيه اللوم، الاتهام بالسوء، إساءة الظن، التخويف، الشعور بالذنب. (عوض، 2011، 85)

كما يتضمن العنف النفسي أي فعل مؤذي نفسيًا، يمس عواطف الضحية ومشاعرها، والإهمال، وممارسة الضغوط النفسية، وإساءة الظن، والاتهام بالباطل، واللوم، والتأنيب، والترويع. (المرواني، 2010، 90)

العنف الاجتماعي:

ويظهر من خلال قيام المعتدي بفرض العزلة الاجتماعية على أحد أفراد الأسرة، مثل منع الزوج للزوجة أو الأبناء من زيارة الأقارب والأصدقاء، أو حرمانهم من استقبالهم في المنزل، أو تقييد حركتهم في حيز مكاني معين ومنعهم من الاختلاط بأبناء الجيران أو أقاربهم أو الاتصال بالعالم الخارجي المحيط بهم. (المرواني، 2010، 90)

العنف الاقتصادي:

وهو الذي يتعلق بالاستخدام العنف في النواحي المالية أو الاقتصادية ومن الأمثلة على هذا النوع من العنف: سلب الراتب، والزج بالضحية في قضايا ديون و قضايا صكوك بدون رصيد، والحرمان من الحاجيات الأساسية كالعلاج، والحرمان من الحق في الميراث، والعمل القسري. (عوض، 2011، 85)

ويدخل ضمنه منع المرأة من الحصول علي العمل، أو منعها من الاستمرار في عملها، والاستيلاء علي ممتلكاتها الشخصية وراتبها، وإجبارها علي الاقتراض من البنوك. (المرواني، 2010، 91)

العنف التعليمي:

ويعني حرمان المرأة من التعليم أو إجبارها على ترك مقاعد الدراسة، والتهديد بإيقاف تعليمها، وإجبارها على دراسة تخصص معين. (الشيخي والشهراني، 2020، 366)

ثالثًا: العوامل المؤدية إلى العنف بين الزوجين:

تتعدد العوامل المؤدية إلى العنف بين الزوجين، ومن أهم هذه العوامل ما يأتي:

العوامل الشخصية:

قد تلعب الذات دورًا في الاتجاه بالإنسان نحو ممارسة العنف بداخل أسرته، وربما تشكلت تلك العوامل والنزعات الذاتية نتاجًا لتربية خاطئة عاشها الفرد في صغره وشاهد من خلالها الكثير من تجارب العنف في بيئته، وربما تكون بسبب الجهل بأسس الحياة الزوجية ومضامين وأهداف التربية السليمة، أو تكون نتاجا لما يعانيه الفرد من اضطرابات نفسية، أو إدمان للخمور والمخدرات، أو ممارسة الأفعال المخلة، أو الاتصاف بسوء الخلق الذي يؤثر على شخصية ونمط الإنسان في أسرته، فينعكس على سلوكياته بداخلها في شكل ممارسات عنيفة مع أفرادها. (الشهراني، 2009، 113)

العوامل الأسرية:

تعتبر البيئة الأسرية من أهم العوامل المساعدة على نمو العنف الأسري والسلوك العدواني بين أفرادها، خاصة إذا كانت تعاني من القهر المادي والمعنوي، وعدم التناغم، وسوء التوافق، وفقدانها التواصل والحوار، وعدم التفاهم، وكذلك عدم الوعي بأساليب التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء، واستخدام أساليب غير سليمة كالقسوة الزائدة، أو التدليل الزائد، أو الإهمال المستمر، أو التجاهل العاطفي لأفرادها تجاه بعضهم البعض. كما تعد الخلافات الأسرية داخل الأسرة الشرارة التي تولد العنف والذي ينعكس على جميع أنساقها. ويعد حجم الأسرة أحد المتغيرات ذات العلاقة بمعدلات العنف داخل الأسر، فكلما زاد عدد أفراد الأسرة مع صغر مساحة المنزل وازدحامه كلما زادت العصبية واحتمالية التعرض لمواقف العنف. هذا بالإضافة إلى صراع الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالجنس (النوع الاجتماعي) من خلال تعزيز الثقافة الاجتماعية لمفهوم سلطة الرجل وسيطرته على شئون الأسرة وأفرادها. (الفقي، 2019، 444)

العوامل الاجتماعية:

ومن أمثلة هذه الأسباب غياب المعايير العامة للسلوك في مجالات الحياة المختلفة، وانخفاض قيمة احترام الآخر، وأساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة مثل استخدام العقاب البدني تجاه الأبناء والتسلط من جانب الوالدين داخل الأسرة. (الزواوي، 2011، 3304)

- **العوامل الاقتصادية:**

تعكس الدوافع الاقتصادية قضية هامة تحدد جزءًا مهمًا من ملامح العنف الأسري، باعتبارها سببًا مهمًا يرتبط بالمعيشة اليومية، وبناحية توفير سبل العيش للأسرة، وهي ربما تمثل رأس الأسباب الدافعة لرب الأسرة لممارسة العنف مع أبنائه، أو مع زوجته، كسبب لتفريغ شحنات فشله في توفير أدنى ضروريات الحياة الأساسية التي تحتاجها الأسرة. (الشهراني، 2009، 114)

العوامل الثقافية:

ومن أمثلة هذه الأسباب الجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه وما يتمتع به من حقوق وواجبات، تعتبر كعامل أساسي للعنف، كما

تتضمن هذه الأسباب جهل الزوجة بحقوقها وواجباتها أيضًا. (الزبير، 2009، 2509)

العوامل التربوية:

قد تكون أسس التربية العنيفة التي نشأ عليها الفرد هي التي تولد لديه العنف، إذ تجعله ضحية له حيث تشكل لديه شخصية ضعيفة وتائهة وغير واثقة، وهذا ما يؤدي إلى جبران هذا الضعف في المستقبل بالعنف، بحيث يستقوي على الأضعف منه وهي المرأة، وكما هو المعروف أن العنف يولد العنف. (الزبير، 2009، 2510)

تعاطي الكحوليات والمخدرات:

يعد تعاطي الكحوليات والمخدرات من أسباب العنف الأسري وخاصة ضد الأطفال، لأن تعاطي الكحول والمخدر يؤثر على الجهاز العصبي، ويفقد الفرد القدرة على التركيز والسيطرة على تصرفاته. (الجبرين، 2005، 78)

وسائل الإعلام:

تعد وسائل الإعلام شريكًا أساسيًا في عملية التنشئة الأسرية، حيث إنه من المعلوم أن مشاهدة البرامج والأفلام والمسلسلات ذات المحتوى المشجع على العنف تعد من العوامل الرئيسية التي تسهم في انتشار ظاهرة العنف الأسري. (عثمان، 2010، 75)

زيادة حجم الأسرة:

فكلما زاد حجم الأسرة كلما ضعفت شبكة العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، وضعفت رقابة الوالدين للأبناء، وأصبحت هناك صعوبة في عملية التنشئة الاجتماعية لهم، مما قد يتسبب في حدوث بعض المشكلات الأسرية، ومن بينها العنف الأسري. (الجبرين، 2005، 38)

التغيرات المعاصرة:

ومنها ما تتضمنه من عولمة، وثورة اتصالات ومعلومات وإنترنت، والانفتاح الخارجي على العالم بمكوناته الثقافية، وما أفرزه التفاعل مع تلك التغيرات من مشكلات نفسية وسلوكية وأخلاقية وأسرية. (الفقي، 2019، 445)

رابعًا: النتائج المترتبة على العنف بين الزوجين:

ترجع خطورة العنف الأسري إلى ما يمكن أن يترتب عليه من نتائج بحق كل من مرتكبي العنف الأسري وضحاياه، حيث يتسبب العنف الأسري في فشلهم في القيام بما هو مطلوب منهم من أدوار اجتماعية وحياتية مختلفة، ولذلك فقد اهتمت العلوم الاجتماعية والإنسانية بدراسة هذه الظاهرة من أجل الكشف عن أسبابها وتحليل النتائج المترتبة عليها ومعالجة آثارها السلبية التي بدأت تستشري في المجتمعات وتهدد أمنها الاجتماعي وتضر بسلامتها. (قاسم، 2009، 429)

كما أن ظاهرة العنف الأسري لها أضرارها على مستوي المجتمع و تماسكه، وعلى مستوي الأسرة والعلاقات بين أفرادها، وعلى مستوي الفرد في جميع النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والصحية. (حجازي والميزر، 2012، 979)

وتشير الزبير (2009، 2513) إلى العديد من الآثار المترتبة على العنف الأسري، ومن أهمها ما يلي:

- انخفاض احترام الذات: يشترك ضحايا العنف الأسري في إحساسهم بتدني الذات الناتج عن انحطاط تقدير الذات وقلة الشأن والشعور بالتفاهة، فتغلب عليهم مشاعر الخجل وقلة الشأن التي غالبًا ما تسود بين الزوجات اللاتي تعرضن للضرب الشعور بالخوف من أن ينظر الآخرون أليهم ويعرفون سرهم، وكل تلك المشاعر هي نتاج للانتهاك النفسي الذي يتزامن مع الانتهاك البدني أو الجسدي.
- الخزي والضعف والعجز: يعتبر الشعور بالخزي والمهانة والإذلال من أبرز الآثار السلبية للعنف الأسري على المرأة الموجه لها هذا العنف، فالزوجة تشعر بأنها الوحيدة التي يضربها زوجها، ومن المحتمل أن تتملكها أيضًا مشاعر العجز وقلة الحيلة بصورة أكبر، خاصةً وأن من اعتدى عليها يعيش معها وهي على الدوام تخشى عقابه لها، ومن ثم فهي تعاني العجز وقلة الحيلة وفي نفس الوقت الصبر بدون أمل في التخلص أو انتهاء ذلك العنف.
- عدم القدرة على الثقة بالنفس: وهناك أيضًا مجموعة من الاستجابات السلوكية والآثار النفسية التي تقع بصورة متكررة بين ضحايا العنف

الأسري منها الإحباط والاكتئاب ومشاعر والميول الانتحارية واحتقار الذات وعدم القدرة على الثقة بالنفس، والاضطرابات الشخصية أيضًا وعدم القدرة على إقامة علاقات وثيقة في حياتهن.

- الخسائر المادية الناجمة عن العنف الاسري: تأتي قضية العنف الأسري على رأس قائمة المشاكل الأسرية والتي تعاني منها معظم المجتمعات في عصرنا الحاضر، ناهيك عن الخسائر المادية، تلك الخسائر التي قدرت بالمليارات حسب ما قدرته الرابطة الطبية الأمريكية في أوائل التسعينات، ذلك لأن الخسائر الناجمة عن العنف الأسري كبيرة وهي نفقات تصرف للعلاج الطبي والنفسي والشرطة وإجراءات التقاضي وتوفير المأوى والدعم والرعاية والتغيب عن العمل ونقص الإنتاجية.
- العنف الأسري يربك ويدمر القيم: يحدث العنف الأسري خللًا في نسق القيم الثقافية والدينية التي يفترض من المجتمع الحفاظ عليها والامتثال لها، خاصةً وأن هذا العنف يحدث اهتزازًا وتشكيكًا بالأعراف الاجتماعية السائدة والمحافظة التي تهمنا كمجتمع عربي إسلامي، خاصةً وإن هذه السلوكيات تتنافى مع مبادئنا وما حثنا عليه الدين من الرفق وحسن المعاملة، مما ينتج جيلًا من الشباب والكبار متناقضًا مع قيمه الذاتية، وجيلًا من الأبناء المتشكك في قيم آبائه ومجتمعه.
- ونظرًا لكون الأسرة نواة المجتمع فإن أي تهديد سيوجه نحوها – من خلال العنف الأسري – سيقود بالنهاية، إلى تهديد كيان المجتمع بأسره.
- تهديد الأمن والسلام الاجتماعيين للأسرة و المجتمع: إن اتجاهات نمو شخصية الفرد تتحدد وفقًا للخبرات والتجارب التي يكتسبها خلال طفولته ومراحل عمره المختلفة. وهذه النتيجة تهدد حالة الأمن والسلام الاجتماعيين للأسرة والمجتمع، وبالتالي الوطن أيضًا، لأن العنف الأسري يدمر احترام الإنسان لذاته بسبب شعور ضحاياه ممن وقع عليهم أو عاشوا أجواءه كالأطفال بالأسرة التي يتم فيها توجيه الاعتداء لأمهاتهم، فينشأ الضحايا مع شعور الرهبة والمهانة والذل، مع استخدام المواقف الهجومية والدفاعية بشكل دائم، والشعور بعدم الأمان مما يولد عدم الإحساس بالأمان والثقة في الآخرين، كما قد ينجم عنه الممارسات

السلوكية الضارة مثل تعاطي الخمر والمخدرات، والكذب وغيره من السلوكيات السلبية.

- تفكك الأسر والمجتمع: يعتبر التفكك الأسري أحد الآثار الهامة والخطيرة كنتاج لعنف الأسري، فهو يهدد بانهيار المجتمعات، ذلك لأن الأسرة اللبنة الأساسية التي يتأسس منها البني الاجتماعية الأخرى، وعندما تتعرض الأسرة للتفكك فإنه من الطبيعي أن يفكك المجتمع. ولعل العنف الأسري أحد أبرز العوامل المؤدية لذلك، مما يؤدي إلى تعطل لغة التواصل بين أفرادها فيشوبها التوتر والكراهية والقطيعة والحقد والرغبة في الانتقام من قبل من وقع عليهم العنف تجاه المعتدين.

المبحث الثاني

دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف بين الزوجين

أولًا: النظريات المفسرة للعنف بين الزوجين:

يمكن تفسير العنف بين الزوجين في ضوء العديد من النظريات، ومن أهمها ما يأتي:

النظرية التفاعلية الرمزية:

يركز اتجاه التفاعل الرمزي على دراسة العلاقات بين الزوج والزوجة، وبين الوالدين والأولاد، ويدرس أيضًا الأسرة من خلال عمليات التفاعل التي تتكون من أداء الدور، وعلاقات المكانة، ومشكلات الاتصال، ومتخذي القرارات، وعمليات التنشئة، وتقليد الدور، والجماعة المرجعية، وبناء القوة في الأسرة. وترى النظرية التفاعلية الرمزية بأن الإنسان من خلال مؤثرات عملية التفاعل التي تحصل بينه وبين أسرته عبر التنشئة الاجتماعية وخارج الأسرة، يكتسب ويتعلم من خلالها دوره وأدوار الآخرين وتصوراتهم نحوه. (أحمد، 2013، 269)

كما تركز هذه النظرية على العلاقات السلبية ومظاهر العنف بين الزوج والزوجة والأبناء، كما يهتم بتأثير مشاهدة الأبناء للعنف في أسرة التوجيه على ممارستهم للعنف في الأسرة التناسلية عند البلوغ ومن أهم الفرضيات التي تستند إليها التفاعلية الرمزية في دراسة العنف الأسري أن تغير معنى الزواج إلى مجرد إشباع الحاجات العاطفية، ولذلك فقد أدى تغير أدوار أعضاء الأسرة إلى زيادة الصدام فيما بينهم نتيجة للتفسيرات المتغيرة للأدوار الحقيقية لكل من الزوج والزوجة والأبناء، فكل منهم يحاول أن يفرض تعريفاته الخاصة فالرجال الذين يضربون زوجاتهم وبناتهم وأولادهم أمثلة واضحة لجماعة مسيطرة تحاول الإبقاء على التعريف التقليدي لدور الرجل المسيطر باعتبار أنه يتولى الإنفاق على الأسرة، في حين أن أدوار المرأة ما زالت محل جدل. ويرتبط تعلم العنف بدرجة كبيرة بمرحلة التنشئة الاجتماعية لدور الرجل الذي يتضمن تعليم الصبية الخشونة والصلابة، وعندما يشب الصبية ويصبحون رجالًا يواجه معظمهم بمواقف تتطلب إما استجابة عنيفة أو شعورًا بالفشل في إثبات رجولتهم. ويرى التفاعليون أن تخفيف حدة العنف يكون عن طريق التعلم

كان يتعلم الناس إلا يسلكوا السلوك العنيف في تصرفاتهم، لكن إحداث هذا التغيير لا يتم فجأة وإنما يكون من خلال برامج للعلاج وتعديل السلوك، كذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه أن حل مشكلة العنف الأسري يقتضي إحداث تغييرات ثقافية واسعة المدى. (الزبير، 2009، 2524)

وفي ضوء هذه النظرية نستطيع القول أن العنف الأسري عبارة عن سلوك يتم تلقيه ومن ثم تعلمه من قبل الأبناء ثم استعادته في مواقف أخرى متى ما تهيأت العوامل لاستخدامه؛ إذ أن الأبناء يتعلمون -من مشاهد العنف التي تقع عليهم أو يشاهدونها- أنماطًا من السلوك الانحرافي التي يستخدمونها في تفاعلهم مع الآخرين سواء داخل الأسرة أو خارجها. (الغامدي، 2016، 122)

النظرية البنائية الوظيفية:

يرجع أصحاب النظرية الوظيفية العنف الأسري إلى الخلل الوظيفي، حيث ينظر أصحاب هذه النظرية إلى الأسرة كنظام اجتماعي له بناؤه وعلاقاته المتبادلة وحدوده التي تحفظ له توازنه، وبالتالي فإن توازن الأسرة يمكن أن يصيبه الخلل نتيجة اضطراب البناء أو العلاقات أو الحدود، وبهذا يمكن القول أن العنف الأسري هو دليل على وجود خلل ما في هذه الأجهزة المكونة للنظام، وإذا تغيرت القواعد والقوانين والمسؤوليات التي تعمل على توازن النظام الأسري، فإنه من المتوقع أن تظهر في الأسرة علاقات سلبية. (آل سعود، 2011، 2157)

ويقوم الاتجاه البنائي الوظيفي في تفسير العنف على فكرة تكامل الأجزاء في كل واحد والاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع الواحد، لذلك فإن أي تغير في أحد الأجزاء من شأنه أن يحدث تغيرات في الأجزاء الأخرى، وبالتالي فالعنف له دلالاته داخل السياق الاجتماعي فهو إما أن يكون نتاجًا لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي تنظم وتوجه السلوك، أو نتيجة لخلل في أنساق المجتمع، أو نتيجة لسيادة اللامعيارية واضطراب القيم. (قاسم، 2009، 442)

ثانيًا: أهمية مواجهة العنف بين الزوجين:

تمثل الأسرة نواة المجتمع الأساسية واللبنة الأساسية في بنائه، وبالتالي فإن أي خلل بها قد يفتك بالتركيب والبناء الاجتماعي الكبير للمجتمع. ويؤدي إلى

تآكل هذا البناء. وقد يكون سببًا في انهياره مستقبلًا. وهذا يعني إصابة المجتمع بتصدعات وتشققات في بنيته الاجتماعية. ومن ثم يجب أن تتكاتف الجهود على جميع المستويات الدولية، والإقليمية، والمحلية بمواجهة مظاهر الخلل والقصور. (السويلم، 2012، 279)

ولا تقتصر آثار العنف الأسري على الزوجين فقط؛ بل تشمل الأسرة ككل، ويكون تأثيرها أكبر على الأطفال المعنفين أو المعرضين للعنف. ومن هذه الأثار ما يلي: تقليد الأطفال لهذا العنف، وتكرار هذا العنف في المستقبل مع أسرهم، والصعوبة في الاستيعاب، وجود مستوٍ مرتفع من الاكتئاب والقلق، والتعرض لصدمات نفسية، والشعور بالضيق والبكاء المفرط، واضطراب النوم والخوف والكوابيس، كما يؤثر العنف الأسري في العلاقة بين الوالدين والأطفال. (الزامل والشرقاوي وحجازى والمشعل، 2015، 63)

ويعود ارتفاع معدلات العنف الأسري قياسًا بما يُعلن عنه، إلي عدم قيام الأسرة بوظائفها بالشكل الصحيح من حيث الوظيفة البيولوجية المتمثلة في الإنجاب، والوظيفة الاجتماعية المتمثلة في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء من خلال إكسابهم القيم والمباديء والاتجاهات والأفكار الأساسية والمهارات العقلية والمعايير الأخلاقية.وتوفير حاجات أفراد الأسرة من مأكل ومشرب ومسكن وملبس وغيره إضافة إلي اختفاء المكانة الاجتماعية. (المرواني، 2010، 84)

ومن ثم تعد مواجهة العنف الأسري وحماية الأسرة من مخاطره من الأهداف الرئيسة التي تسعى إليها كافة المجتمعات، من أجل محاربة السلوكيات السلبية التي تقوم على إرساء كافة أشكال العنف الأسري، وإيجاد وعي مجتمعي رافض لها، وتقديم سبل الحماية والمساعدة للأسرة والمجتمع لمواجهة هذه الظاهرة. (خليفة، 2012، 4)

ثالثًا: أساليب مواجهة العنف بين الزوجين:

من الضروري عندما يختار الزوجان بعضهما أن يكون هناك توافق تام بين الطرفين، وإلمام وإيمان بواجبات وحقوق كل طرف تجاه الآخر، الأمر الذي يمكن أن يهيئ الأجواء لتخريج جيل واع برسالته في الحياة، متمتع بدرجة عالية من الأخلاق القويمة التي تعينه على أداء تلك الرسالة. ولا يمكن الوصول

إلي ذلك الا عبر التماشي مع الموجهات الإسلامية في التربية الأسرية، وما تدعو اليه من معاملة كريمة بين الزوجين، واهتمام موسع بتربية الأطفال وتلبية متطلباتهم واحتياجاتهم الضرورية في الحياة. (الشهراني، 120،2009)

وتشير الزبير (2009، 2551) بعض الأساليب لمواجهة العنف بين الزوجين، ومن أهم هذه الأساليب ما يأتي:

- إلزام المقبلين على الزواج بضرورة خضوعهم لدورات تدريبية حول تربية الأبناء والعلاقات الزوجية والأسرية.
- سن القوانين لحماية الأسرة وأفرادها من العنف الأسري ومتابعة تنفيذها.
- نشر الوعي الديني من خلال وسائل الإعلام والبرامج الدراسية ومراكز التوجيه في المجتمع.
- تنظيم حملات إعلامية وبرامج تعليمية لتوعية أفراد المجتمع بالآثار المترتبة على العنف الأسري.
- إنشاء المؤسسات التي تقوم بتعليم الأزواج الجدد كيفية التعامل الصحيح مع بعضهما البعض.
- تدريب الأفراد المعنيين بالتعامل رسميًا أو شخصيًا مع العنف على أكثر السبل ملائمة لمواجهته.
- تعزيز دور المؤسسات الدينية والاستفادة من علماء الدين والواعظين والمرشدين الدينيين في إدانة ظاهرة العنف.
- إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في البرامج الدراسية واستهداف طلاب الجامعات بالبرامج التوعوية والإرشادية عن آثار ومخاطر العنف.
- تدعيم الروابط الأسرية وتعديل بعض أساليب التنشئة داخلها.
- إعداد البرامج الإرشادية والعلاجية الاجتماعية والنفسية لكل من المعتدين وضحايا العنف.
- تطبيق منهج دراسي يدرس في مدارس البنات ويتناول حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص.
- التنسيق بين المؤسسات المجتمعية في سبيل معالجة ظواهر العنف الأسري ودراسة أسبابه.

- تشجيع إجراء المزيد من الدراسات عن العنف الأسري ضد المرأة من حيث أسبابه وطبيعته وخطورته والآثار المترتبة عليه.
- وضع البرامج والآليات الوقائية والعلاجية لمعالجة مشكلة العنف الأسري.
- رصد مظاهر العنف الأسري من خلال مؤسسات متخصصة، والعمل على تحليلها والتعامل معها بصورة علمية وفق النظريات العلمية.

رابعًا: دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف بين الزوجين:

بدأ الاهتمام بمواجهة ظاهرة العنف الأسري يزداد في الآونة الأخيرة أكثر مما كان عليه سابقًا، وذلك لا يعني حداثة المشكلة بقدر ما يشير إلى زيادة وعي الأفراد تجاه حقوقهم وواجباتهم وكذلك تنامي استعداد الجهات الرسمية وغير الرسمية لتلقي الشكاوى عن حالات الاعتداء والعنف والتعامل معها بجدية، مما زاد ثقة الأفراد ودفعهم إلى المبادرة في التبليغ عن حالات انتهاك الحقوق والاعتداء التي يتعرضون لها وعدم التحفظ عليها أو إخفائها. (قاسم، 2009، 427)

ولذلك فقد اهتمت العديد من الدراسات في مختلف العلوم والتخصصات والمهن ولاسيما العلوم الاجتماعية والإنسانية بما فيها مهنة الخدمة الاجتماعية باعتبارها أحد المهن الهامة التي يجب تعاملها مع هذه الظاهرة سواء بدراسة أسبابها ووصفها أو باقتراح إليات للتعامل معها أو بالتدخل المهني المباشر لعلاجها. (حجازي والميزر، 2012، 979)

وتسهم الخدمة الاجتماعية الأسرية في تقديم المساعدة اللازمة للأفراد والجماعات، من أجل تأهيلهم لتنمية سلوكياتهم الاجتماعية، وتكييفهم مع بيئاتهم المختلفة، وتمكينهم من اقامة علاقات متماسكة مع بعضهم البعض، تقودهم إلي علاج مشكلاتهم، واحداث تحسن وتطور في نمط وأساليب الحياة الاجتماعية التي يعيشونها. وهنا يمكن أن يسهم تعرف أخصائي الخدمة الاجتماعية على نوعية التربية السائدة بالأسرة، وطبيعة العادات والتقليد التي تحكمها، ودرجة الحرية المتاحة لأفرادها، التي لا تؤثر على عملية التنشئة والترابط الأسري والإلمام بمستوى التفاهم السائد بين الأب والأم من جهة، وبين الأب والأبناء من

جهة أخرى، في تعزيز عملية الترابط الأسري، وتقوية الرابطة المشتركة بين أفراد الأسرة. (الشهراني، 2009، 122)

ويمكن أيضًا من خلال تفعيل أدوار الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية بأنواعها المختلفة الوصول إلي معالجات هادفة تعتمد على جهود الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين، وعلى الطرق العلمية المدروسة التي تخدم المجتمع وأفراده في التوصل إلي تغييرات ايجابية في سلوكيات المجتمع ومشكلاته وظواهره الاجتماعية الغريبة شكلًا ومضمونًا، بغية ايجاد تغييرات جذرية ذات حلول واضحة، تسهم في علاج المشكلات الاجتماعية. (الشهراني، 2009، 221)

خامسًا: أدوار الأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف بين الزوجين:

تلخص آل سعود (2011، 2162) أدوار الأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف بين الزوجين فيما يلي:

- دور الوسيط: ويتمثل دور الأخصائي الاجتماعي كوسيط في التدخل المهني لحل الخلافات بين الأطراف المتنازعة لمساعدتهم على تسوية الخلافات أو الوصول إلى اتفاقات مناسبة للطرفين وتوضيح وجهات النظر، والأخصائي الاجتماعي عندما يؤدي دور كوسيط لابد أن يكون محايدًا أي غير متحيز لطرف دون الآخر.
- دور الممكن: يتمثل دور الأخصائي الاجتماعي كممكن في مساعدة العميل لاكتشاف منطق القوة بداخله وإحداث التغيير المطلوب. وفي دور التمكين يساعد الأخصائي الاجتماعي العميل على التعبير بوضوح عن حاجاتهم وتوضيح وتحديد مشكلاتهم واكتشاف إستراتيجيات الحلول واختيار وتطبيق الإستراتيجية المناسبة، وتنمية قدراتهم للتعامل مع مشكلاتهم بفاعلية أكثر.
- دور المعلم: ويعني دور الأخصائي الاجتماعي كمعلم إمداد المعنفين بالمعلومات والمهارات الضرورية التي يحتاجونها لتحسين الوظائف الاجتماعية أو لتفادي التعرض لمشكلات معينة، ويعمل الأخصائي الاجتماعي من خلال هذا الدور على تزويد العميل ببعض المعلومات والحقائق عن كيفية مواجهة مشكلة معينة وأساليب الوقاية من الصراعات والأزمات، ويتطلب ذلك تدريب العملاء على أساليب حل

المشكلة، وتعليمهم بعض المهارات الحياتية. وتعليمهم مهارات سلوكية محددة كمهارات التحكم في الغضب، ومهارات الاتصال، وتزويدهم بالإرشادات للتعامل مع المشكلة وكيفية حلها، وتوضيح الحقوق والواجبات لكل من طرفي النزاع، مثل أن يوضح للزوجة المعنفة حقوقًا وواجباتها.

- دور المفاوض: المفاوض يحضر معا الأطراف المشتركة في الصراع ويحاول المساومة لإيجاد حل وسط وموافقة مقبولة مشتركة بين الطرفين، كما يحاول الأخصائي الاجتماعي كمفاوض في حالات العنف إيجاد أرضية مشتركة يمكن أن يعيش فيها كلا الطرفين معًا.
- دور المدافع: الشخص المعنف كحالة يتعامل معها الأخصائي الاجتماعي بحاجة لمن يدافع عن حقوقه ويؤيده ويساعده في تحقيق أهدافه. كما أن دور الأخصائي الاجتماعي كمدافع يتم من خلال استخدام القنوات الشرعية للوصول إلى الجهة التي تضع السياسات وتقرها من أجل توضيح تأثير الخلل في هذه السياسات أو الحاجة إلى تغيير بعض اللوائح والقوانين من أجل توفير الخدمة للعملاء.
- دور الخبير: يمكن دور الأخصائي الاجتماعي كخبير، في كونه يزود الأسرة بالبيانات والمعلومات والحقائق والخبرات المهنية، والتوجيه المبني على نظريات علمية والتي تحتاجها الأسرة. ويمارس الأخصائي الاجتماعي هذه الأدوات من خلال مراحل التدخل المهني بغرض إحداث تغيرات مقصودة بشرية كانت أو مادية بناء على قيم الخدمة الاجتماعية بالإضافة إلى مهاراته الشخصية.

في حين يرى حجازي والميزر (2012، 1013) أن أهم أدوار الأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف بين الزوجين تتمثل فيما يأتي:

- دور جامع ومحلل ومنظم ومفسر المعلومات عن مشكلة العنف الأسري سواء على نطاق الأسرة أو على نطاق انتشار الظاهرة في المجتمع.
- دور المعالج: لدراسة أسباب المشكلة ووضع الحلول لعلاجها.
- دور المرشد: لتوجيه النصيحة لأفراد الأسرة وتقديم الاستشارة المهنية للمسترشدين ممن يعانون من العنف الأسري.

- دور الخبير: حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي بتقديم معلومات كافية ووافية عن المؤسسات والخدمات التي يمكن أن تستفيد منها الأسرة ككل أو يستفيد منها الشخص الذي وقع عليه العنف (المعنف) أو الشخص القائم بالعنف (المعنف) إذا كانت لديه الرغبة في التغيير.
- دور المنسق بين البرامج والمؤسسات المعنية بمواجهة المشكلة.
- دور المخطط للبرامج العلاجية والبرامج التوعوية والإرشادية لتوعية المجتمع بالآثار المترتبة على انتشار المشكلة.
- دور الوسيط: حيث يقوم بهذا الدور بين أفراد الأسرة التي تعاني من مشكلة العنف أو بين الأفراد الذين يعانون من العنف والمؤسسات مقدمة الخدمات الأسرية أو الإيوائية.
- بالإضافة إلى دور مقدم الخدمات، معلم المهارات، مقوم البرامج، والمدافع.

في حين يرى الفقي (2019، 452) أن أهم أدوار الأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف بين الزوجين تتمثل فيما يأتي:

- دور المساعد: حيث يقوم بمساعدة أطراف العنف داخل الأسرة على الإحساس بخطورة المشكلة وتأثيرها السلبي على الكيان الأسري ومستقبل الأسرة، وكذا المساعدة في إكساب المهارات اللازمة لتنمية العلاقات الإيجابية القائمة على التقدير والمعاملة الحسنة بين أعضاء النسق الأسري.
- دور المعالج: لمشكلات أعضاء النسق الأسري ذات العلاقة بأشكال العنف داخل الأسرة سواء كانت مرتبطة بقصور في أداء أدوار أو قصور في إشباع حاجات.
- دور المناقش: من خلال إعادة فتح قنوات الاتصال، أو إيجاد قنوات اتصال جديدة تتيح لأطراف العنف الأسري التعبير عن معتقدات وأفكار ومشاعر كل عضو، وإتاحة الفرصة لمناقشة هذه الموضوعات بصورة تحدد مسئولية كل طرف في إحداث النزاع أو العنف، ومن ثم دوره في علاجها.
- دور المعلم: عن طريق إكساب أعضاء النسق الأسري الذي يعاني من مشكلة العنف الأسري، مهارات وطرق ووسائل الاتصال والتفاعل

السليمة، وكذا تعليم نماذج سلوكية إيجابية لكل عضو له علاقة بالعنف أو مسبب له داخل الأسرة، وكذا تعليمهم طرق حل المشكلات بطريقة بعيدة عن إثارة العنف المتبادل.

- دور المغير: للقيم والاتجاهات والعادات السلبية الموجهة لسلوك العنف باستخدام تكنيكات متنوعة مثل تكنيكي تصحيح الأفكار، وإعادة البناء المعرفي.
- دور المدافع: عن حقوق أى طرف داخل الأسرة يقع فريسة للعنف بأنواعه.
- دور الموجه (المرشد): لأطراف العنف الأسرى حول مصادر ومؤسسات تقديم الخدمات لتيسير الاستفادة من موارد البيئة؛ لتخفيف الضغوط التى قد تكون سببا فى تزايد العنف داخل الأسرة.
- دور المدرب: لأطراف العنف الأسرى كيفية التعامل مع مواقف الغضب والتحكم فى النفس وضبط السلوك وكل ما من شأنه الحد من سلوك العنف.
- دور المنمي: للقيم والعادات الإيجابية المدعمة للتفاعل والاتصال والعلاقات السليمة، مثل: التقدير والاحترام المتبادل، والرحمة بالآخر، وحرية التعبير وغيرها.

ويستخدم الأخصائي الاجتماعي بعض الاستراتيجيات من أجل القيام بأدواره في مواجهة ظاهرة العنف الأسري. وتلخص قاسم (2009، 443) هذه الاستراتيجيات فيما يأتي:

- استراتيجية بناء الاتصالات الأسرية: وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مرور المشاعر والأفكار بين أعضاء الأسرة في انسيابية وفي إطار مناخ نفسي اجتماعي بعيدًا عن الفهم الخاطئ لمضمون الرسائل المتبادلة وبعيدًا عن العنف، ويتم ذلك من خلال إعادة توزيع الاتصالات داخل الأسرة أو فتح قنوات اتصال جديدة فعالة في تغيير سلوك العنف الممارس داخل الأسرة.
- استراتيجية تغيير القيم وتوضيح المعايير الأسرية: وتهدف هذه الاستراتيجية تحديد ضوابط ومعايير يتم في ضوئها التفاعل الأسري والاتفاق على طرق حل المشكلات داخل النسق الأسري والتركيز على

تغيير الحدود المسببة للعنف، ومساعدة أفراد الأسرة على الاتفاق لترتيب أهمية الأشياء في السلم القيمي للأسرة بما يجنبها العنف بين أفرادها.

- استراتيجية إعادة التوازن: وتهدف هذه الاستراتيجية الوصول بنسق الأسرة إلى حالة من التوازن والاستقرار، من خلال تحديد نقاط الضعف في البناء الأسري والتي تؤثر على التوظيف الأسري وتعيق أدائها لأدوارها كنقطة البداية في عملية التغيير والإصلاح، ومساعدة الأسرة على تحديد الأهداف العلاجية وتنمية قدراتها على مواجهة المواقف المختلفة دون عنف.

سادسًا: المهارات المهنية للأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف بين الزوجين:

يجب أن تتوفر لدى الأخصائي الاجتماعي العديد من المهارات المهنية لكي يتمكن من أداء أدواره في مواجهة العنف بين الزوجين، وتلخص قاسم (2009، 436) هذه المهارات المهنية فيما يأتي:

- مهارة التوجيه: يتحمل الأخصائي الاجتماعي مسئولية توجيه نسق الأسرة وذلك بما يحقق العلاج والوقاية من مشكلة العنف الأسري الممارس داخلها، ويكون الهدف من التوجيه هو تحقيق مشاركة جميع أفراد نسق الأسرة بصفة عامة والقائم بالعنف وضحايا العنف منهم بصفة خاصة في الجهود العلاجية والوقائية التي يتم وضعها في التعامل مع مشكلة العنف الأسري، وتزويدهم بالمعلومات والتعليمات التي يحتاجون إليها لإنجاز المهام المطلوبة منهم.
- مهارة توفير المعونة النفسية: يحتاج الإنسان في المواقف المختلفة خصوصًا تلك التي يعاني فيها من الضغوط إلى الدعم والتشجيع وإشعاره بأنه ما زال مرغوبًا فيه، وإلى من يشجعه في التعبير عن آرائه دون عنف وإلى من يستجيب لمقترحاته بحب وتقدير، والأخصائي الاجتماعي يقوم بدور رئيسي في توفير المعونة النفسية لأفراد الأسرة التي تعاني من مشكلة العنف الأسري، وتشجيعهم على توفير الدعم والمعونة لبعضهم البعض.

- مهارة التوضيح وإعادة تنظيم وعرض الأفكار: وهي من المهارات التي تفيد عند العمل مع الأسر التي تتسم بالاتجاهات المتشددة ويكون التعامل معهم يحتاج للصبر وقوة التحمل، حيث يمكن من خلال تطبيق هذه المهارة مساعدة تلك الأسر على إعادة تفكيرها وتنظيم طريقة تفكيرهم الخاطئة واستبدالها بطرق وأساليب أخرى سليمة وواقعية، فالهدف من هذه المهارة هو تغيير المفاهيم والأفكار غير الحقيقية وغير الواقعية وتصحيح الفهم الخاطئ للمواقف التي قد تكون سببًا في ظهور العنف الأسري.
- مهارة حل الخلافات والنزاعات: يرتبط العنف الأسري بالخلافات والنزاعات التي تحدث بين أفراد الأسرة نتيجة اختلاف اهتماماتهم أو رغباتهم أو أهدافهم، أو للضغوط الحياتية المختلفة وطبيعة التفاعلات الغير سوية بين أفراد الأسرة وعدم قدرة كل فرد على أداء أدواره بصورة إيجابية، حيث يعد العنف في عديد من الحالات وسيلة يعتقد الفرد أن فيها حلًا شافيًا لمشكلاته مع الطرف الآخر ولا يدرك ما يترتب على استخدامه من مشكلات عديدة، وتعتبر مهارة حل الخلافات والنزاعات من المهارات الأساسية للأخصائي الاجتماعي في العمل مع حالات العنف الأسري، حيث يقوم الأخصائي بمساعدة الأسرة على إيجاد أساليب أخرى غير العنف لمواجهة الخلافات والنزاعات داخلها مقبولة اجتماعيًا، ومنها الارتباط الوجداني، والمساندة، والإقناع، والتفاوض، وإدراك وإعادة تفسير عناصر الموقف المؤدي للعنف بصورة أخرى.
- مهارة تقديم النصيحة: تتطلب عملية التحكم في العنف الأسري بذل جهود منظمة في مجال تقديم النصيحة ومجال إرشاد وعلاج كل من المعتدي والضحية حتى يتجنبا الممارسات التي تصعد عنف الأول واستهداف الثاني، فضلًا عن إكسابهما بعض الأساليب التي من شأنها تنمية قدرتهما على التحكم الذاتي وإيقاف الأفعال العنيفة وضمان عدم تكرارها أو انخفاض معدل حدوثها ثانية، وتعتبر مهارة تقديم النصيحة من المهارات الأساسية التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي في العمل مع حالات العنف الأسري، بهدف تغيير أفكار كل من المعتدي والضحية

والبحث عن طرق وأساليب جديدة للتعامل مع المشكلات الأسرية، وتقديم النصيحة لا يعني أن نملي أفكارًا بعينها على طرفي العنف الأسري وخاصة إن كان الضحية بل نساعده على اكتشاف قدراته وتقويتها، ونقترح عليه حلولًا بديلة ثم نتركه يتخذ القرار المناسب فيما يتعلق بالعوامل التي قد يكون لها دور في إثارة العنف الأسري ويتجنب أن يصبح ضحية للعنف مستقبلًا.

- مهارة المواجهة: تتطلب عملية مواجهة العنف أن يكون لدى طالب العلاج رغبة شديدة في التوقف عن ممارسة العنف الأسري، والمواجهة تعني لفت انتباه أفراد الأسرة إلى السلوكيات والتصرفات غير المرغوبة التي تكون سببًا في العنف الأسري وهو ما يغلق أحد منافذ العنف وبداياته، فالفرد الذي يمارس العنف إن وجد مقاومة حاسمة، وردود فعل حازمة من الطرف الآخر، فقد تنقطع سلسلة العنف، أما إن كان الآخر لا يظهر مقاومة وغير مؤكد لذاته فهو ما يشجع المعتدي على أن يخطو خطوة أخرى على درب العنف، كذلك فإن إبراز الفرد لحقوقه والإيحاء للطرف الآخر بصعوبة انتهاكها وإلا تعرض للعديد من العواقب السلبية يؤدي إلى خفض احتمال تعرض الفرد لأن يكون ضحية للعنف، ويعد هذا من قبيل الردع الوقائي للعنف الأسري.
- مهارة تنمية القدرات والموارد: يقصد بها قيام الأخصائي الاجتماعي بتزويد أفراد الأسرة بالمعلومات والخدمات والبرامج المتاحة في المجتمع المحلي التي تستهدف التعامل مع حالات العنف الأسري ومعاونتهم في الوصول إليها والاستفادة منها، وكذلك العمل على ابتكار خدمات جديدة لمساعدتهم على إدراك مشكلاتهم والتعرف على أساليب مواجهتها، عن طريق تزويدهم بمعلومات كافية حول خصائص الخطوات المتبعة في عملية حل المشكلات بوصفها إحدى العمليات المعرفية.

النتائج:

من أهم النتائج التي خرج بها البحث:

1. العنف بين الزوجين ليس ظاهرة قاصرة على مجتمع بعينه، وليس نتاجًا لثقافة أو حضارة معينة، وإنما هو ظاهرة منتشرة في العديد من المجتمعات، ولكن تختلف نسب انتشاره من مجتمع لآخر.
2. يعد المجال الأسري من أقدم مجالات البحوث في العلوم الاجتماعية وأهمها، حيث تنظر العلوم الاجتماعية إلى الأسرة باعتبارها وحدة في ذاتها وليست أفرادًا.
3. يترتب على العنف الأسرى العديد من الآثار السلبية على كل أطراف الأسرة سواء القائم بالعنف أو الضحية حيث أنه بصفة عامة يعوق حركة الأسرة.
4. ترجع خطورة العنف الأسري إلى ما يمكن أن يترتب عليه من نتائج بحق كل من مرتكبي العنف الأسري وضحاياه، حيث يتسبب العنف الأسري في فشلهم في القيام بما هو مطلوب منهم من أدوار اجتماعية وحياتية مختلفة.
5. العنف الجسدي، هو أشد وأبرز أشكال العنف الأسري، ويشمل الضرب، وشد الشعر، والدفع، والركل، والصفع، والمسك بعنف، والكي، والحرق، والدهس، والعض، ولوي الذراع، وكسر العظام، واستخدام مواد سامة أو حارقة، ورمي الضحية بآلة حادة أو بقطعة من أثاث المنزل.
6. العنف اللفظي، يتضمن العنف اللفظي كل الأقوال التي تهدف إلى التعدي على المرأة بكل ما يؤذي مشاعرها من شتم وسب أو أي كلام يحمل التجريح، أو وصفها بصفات مزرية، مما يشعرها بالامتهان أو الانتقاص من قدرها.
7. العنف النفسي، يقصد به أي أفعال مؤثرة بصورة سلبية على نفسية الشخص المعنف دون آثار جسدية إلا أنه يترك ألاما تستمر فترة طويلة ويقلل من ثقة الفرد بنفسه.
8. تمثل الأسرة نواة المجتمع الأساسية واللبنة الأساسية في بنائه، وبالتالي فإن أي خلل بها قد يفتك بالتركيب والبناء الاجتماعي الكبير للمجتمع. ويؤدي إلى تآكل هذا البناء. وقد يكون سببًا في انهياره مستقبلًا.

9. يعود ارتفاع معدلات العنف الأسري قياسًا بما يُعلن عنه، إلي عدم قيام الأسرة بوظائفها بالشكل الصحيح من حيث الوظيفة البيولوجية المتمثلة في الإنجاب، والوظيفة الاجتماعية المتمثلة في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء من خلال إكسابهم القيم والمباديء والاتجاهات والأفكار الأساسية والمهارات العقلية والمعايير الأخلاقية.وتوفير حاجات أفراد الأسرة من مأكل ومشرب ومسكن وملبس وغيره إضافة إلي اختفاء المكانة الاجتماعية.
10. تسهم الخدمة الاجتماعية الأسرية في تقديم المساعدة اللازمة للأفراد والجماعات، من أجل تأهيلهم لتنمية سلوكياتهم الاجتماعية، وتكييفهم مع بيئاتهم المختلفة، وتمكينهم من اقامة علاقات متماسكة مع بعضهم البعض، تقودهم إلي علاج مشكلاتهم، واحداث تحسن وتطور في نمط وأساليب الحياة الاجتماعية التي يعيشونها.
11. تفعيل أدوار الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية بأنواعها المختلفة يمكن من الوصول إلى معالجات هادفة تعتمد على جهود الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين، وعلى الطرق العلمية المدروسة التي تخدم المجتمع وأفراده في التوصل إلي تغييرات ايجابية في سلوكيات المجتمع ومشكلاته وظواهره الاجتماعية الغريبة شكلًا ومضمونًا، بغية ايجاد تغييرات جذرية ذات حلول واضحة، تسهم في علاج المشكلات الاجتماعية.

المراجع:

1. آل سعود، الجوهرة بنت سعود بن عبدالعزيز (2011). دور الخدمة الاجتماعية مع حالات العنف الأسري ضد المرأة في محاكم الأسرة بمدينة الرياض. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 30 (5)، 2136-2217.
2. آل مسعود، علي يحيى (2019). الاحتياجات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية في مواجهة العنف الأسري: دراسة مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأحوال الشخصية التابعة لوزارة العدل بالمملكة العربية السعودية. مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، مصر، 208، 239-264.
3. أحمد، آمنة حسين مسعود (2013). العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث: دراسة ميدانية في دار التربية وتوجيه الأحداث تاجوراء بمدينة طرابلس. عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، 43 (14)، 251-279.
4. الجبرين، جبرين علي (2005). العنف الأسري خلال مراحل الحياة. الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية.
5. الجرجاوي، زياد بن علي (2010). القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان. فلسطين: جامعة القدس المفتوحة.
6. خليفة، هبة أحمد (2012). متطلبات إستخدام الجمعيات الأهلية لإستراتيجيات التدعيم لتحسين أداء الأخصائيين الاجتماعيين للحد من العنف الأسري. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، 33 (1)، 1-98.
7. الذكرى، أسماء عبدالله عبدالرحمن (2017). فاعلية برامج المؤسسات الحكومية والأهلية فى مواجهة العنف الأسرى بالمجتمع السعودي. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين، مصر، 58 (6)، 96-153.
8. رزق، السيد عبدالمقصود أحمد (2017). تصور جديد من منظور طريقة العمل مع الجماعات لحماية المرأة المصرية من فيرس العنف

الأسرى: دراسة وصفية مطبقة على محكمة الأسرة بدمنهور محافظة البحيرة. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين، مصر، 58 (5)، 357-402.
9. الزامل، الجوهرة بنت فهد والشرقاوي، نجوي وحجازى، هدى محمود والمشعل، مضاوي عبدالعزيز (2015). العنف الأسري ضد المرأة السعودية وتأثيره على دورها كطالبة جامعية. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، 43 (4)، 50-92.
10. الزبير، فوزية سبيت (2009). الدور المقترح لمواجهة أسباب العنف الأسري الموجه الى المرأة في المجتمع السعودي لتحسين نوعية حياتهن. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية (الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة)، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 2482-2576.
11. الزواوي، عبير حسن (2011). دور مقترح لأخصائي خدمة الجماعة في التخفيف من مشكلة العنف الأسري في المجتمع الريفي دراسة وصفية مطبقة على مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بكفر الشيخ. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، 31، 3279-3404.
12. السويلم، مبارك بن سويلم (2012). مشكلات العنف الأسري في المجتمع السعودي ودور المؤسسات في الوقاية منها: دراسة مطبقة في العاصمة المقدسة. مجلة عالم التربية، مصر، 38، 277-319.
13. الشهراني، عائض سعد أبو نخاع (2008). الخدمة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري. بحث مقدم إلى مؤتمر الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الرياض، 112-155.
14. الشهراني، عائض سعد (2009). الخدمة الاجتماعية ودورها في مواجهة المشكلات الأسرية المعاصرة: العنف الأسري نموذجاً. مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الآداب والعلوم الإنسانية)، جامعة الملك عبدالعزيز، 17 (2)، 107-134.

15. عبدالله، طارق محرم صدقي السيد (2017). تقييم المهارات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في التعامل مع حالات العنف الأسري. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر، 57 (6)، 411-483.
16. عبيدات، ذوقان؛ عدس، عبدالرحمن؛ عبدالحق، كايد (2007). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان: دار الفكر.
17. عثمان، عثمان أبو زيد (2010). وسائل الإعلام والعنف الأسري. مطبوعات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
18. العنزي، نورة بنت صياح (2009). ممارسة المرشدين الأسريين للأساليب المهنية للخدمة الاجتماعية في التعامل مع المشكلات الأسرية. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
19. عوض، أحمد محمد أحمد (2011). فعالية أسلوب العلاج القصير في التعامل مع العنف الأسري. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 30 (1)، 74-106.
20. القرني، محمد بن سالم بن محمد (2015). أساليب التنشئة الوالدية وعلاقتها بكل من الاضطرابات النفسية والعنف الأسري لدى عينة من المراهقين والمراهقات. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، جامعة أم القرى، 8 (1)، 77-163.
21. المرواني، نايف محمد (2010). العنف الأسري: دراسة مسحية تحليلية في منطقة المدينة المنورة. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 51، 83-142.